الأحاديث المُشكلة التي ذكر ابن حبان في صحيحه أن أهل البدع شنَّعُوا بها على المحدثين - جمع ودراسة

The problematic Hadith mentioned by Ibn Habban in Sahih that the people of heresy were hanged by them in hadiths-collection and study

إعداد

أ.م.د/ عبد الله بن عبد الغني لبابيدي

Dr. Abdullah Abdul Ghani al-Lababidi

جامعة غازي عينتاب - تركيا، كلية العلوم الإسلامية في أعزاز

Doi: 10.21608/jasis.2023.306997

استلام البحث ١٣ / ٥ /٢٠٢٣

قبول البحث ٢٥ / ٥ /٢٠٢٣

لبابيدي، عبد الله بن عبد الغني (٢٠٢٣). الأحاديث المُشكلة التي ذكر ابن حبان في صحيحه أن أهل البدع شنَّعُوا بها على المحدثين - جمع ودراسة. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٧(٢٤)، يوليو ١٢٣- ١٥٦.

http://jasis.journals.ekb.eg

الأحاديث المُشكلة التي ذكر ابن حبان في صحيحه أن أهل البدع شنَّعُوا بها على المحدثين - جمع ودراسة

المستخلص:

تُعدُّ الأحاديث المشكلة مِنْ أكثر مسائل الحديث أهمِّية، وتناولَ هذا البحث: (الأحاديث المُشكلة التي ذكر ابن حبان في صحيحه أنَّ أهل البدع شنَّعوا بها على المحدثين)، والتي بلغ عددُها ثمانية أحاديث ذكرها ابن حبان في صحيحه، وفي هذا البحث اعتمدت على عدة مناهج، درست من خلالها الأحاديث المشكلة الواردة ومن أهمِّ النتائج الواردة: أنَّ تعامل ابن حبان مع الأحاديث المشكلة في صحيحه كانَ عن طريقِ الجمع بين الأحاديث بالتأويل، وأنَّ معظم الأحاديث التي أوردها ابن حبان مِمَّا وقع الإشكال فيها كانت مِنْ أحاديث الغيب، ويتفقُ ابن حبان مع جمهور العلماء في منشأ المشكلة في الحديث، فهي لا تعدو أنْ تكون وَهمٌ في تأويله، أو عدمُ معرفةِ أساليبِ اللغة العربية التي كان العربُ يتخاطبون بها، أو لعدمِ معرفة المراد مِنْ كلامِ النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يكونُ جوابًا لسؤالٍ أو خطابًا لمُعين، وختامًا لا يشك في السنة إلا جاهل أو حاقد، فالوصول لفهمها ممكنٌ بتوفيق الله، ولا ضَير عند ابن حبان أنْ يوجد بعضُ من لم يوفق لفهم معنى هذه الأحاديث فهو يقول في بعضها: (هذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق)، وهو حريصٌ على إرشاده.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي، الأحاديث المشكلة، المحدثون، ابن حبان، أهل البدع

Abstract:

Contradictory Prophetic Sayings Are Among The Most Important Issues Of The (The Hadith). This Research Has Discussed:(The Contradictory Hadiths In Which Ibn Hibban Stated In His Sahih) That The People Of Deviation Rebuked The Narrators Strongly).They Are Eight Hadiths Mentioned By Ibn Hibban In His Sahih, In This Research I Relied On Several Methods, Dividing It Into An Introduction And Two Studies. Each Study Has Several Demands, In Which I Gave Answers To The Questions And Objectives Of The Research.In Addition To The Results And Recommendations, The Most Important Of These Are: Ibn Hibban's Handling Of The Contradictory Sayings (Hadiths) In His (Sahih). That Was By Combining Hadiths With Interpretation .And That Most Of These Contradictory Hadiths

That Ibn Hibban Mentioned Occurred In The Form Of Unseen Hadiths, Ibn Hibban Agrees With The Group Of Scholars At The Origin Of The Contradiction In The Hadith, As It Is Nothing More Than An Illusion In Interpreting This Hadith.Or Not Recognizing the Methods Of Arabic Which The Arabs Used For Communications. Or Not Knowing What the Prophet (PBUH) Said Or Aimed At. Perhaps It Was An Answer To A Question Or A Message To A Specific Person.

Key Words: Prophetic Hadith-Contradictory Hadiths-Ibn Hibban-People Of Deviation-Hadith Narrator

المدخل

إنَّ للسنة النبوية مكانة في التشريع الإسلامي، فهي مع القرآن الكريم مصدرا التشريع الإسلامي، فالسنة النبوية وحيٌ من الله تعالى، ولقد كانت الأمَّة مستأمنة على هذه السنة محافظة عليها منافحة عنها، فاصطفى لذلك أئمَّة الهدى ومصابيح الدجى لتفنيد الشبهات والتشنيع على المنحرفين وبيان المراد من اللفظ النبوي.

ومِنْ هؤلاء الأئمَّة الإمام الحافظ ابن حبان صاحب التصانيف الحديثية التي حفِظ الله بها سنةَ نبيه صلى الله عليه وسلم، ومن هذه التصانيف كتاب: (المسندُ الصحيحُ على التقاسيم والأنواع مِنْ غيرِ وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها)، والمعروف بكتاب (صحيح ابن حبان)، الذي يُعد مِنْ أهمِّ كتب السنَّة التي وثقت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو موسوعةٌ علميةٌ حوت الفوائدَ القرآنية والحديثية واللغوية وغير ذلك من الفوائد الجمَّة.

ومِنْ هذه الفوائد تراجم الأبواب في كتابه، والتي يدل بعضها على رأيه في موضوع الترجمة مع بعض التعليقات التي أتبعها كثيرًا من الأحاديث ليبين رأيه واضحًا فيها، وخصوصًا الأحاديث المُشكلة، والرد على المخالفين، وتبيين فقه الحديث، وقد أورد كثيرًا من استشكالات للأحاديث واردة من الفرق المخالفة وغيرهم، وردَّ عليها من خلال تعليقاته النفيسة القيِّمة، أو من خلال تراجم الأبواب، ولا بد من الإشارة إلى صاحب الفضل في فكرة هذا البحث وهو أخي د. نبيل بن أحمد البلهي حفظه الله تعالى.

أهداف البحث:

١. جمع الأحاديث التي شنَّع بها ابن حبان على المخالفين ودراستها وفق قواعد أئمة العلم.
٢. إبراز جهود ابن حبان في الرد على الطاعنين في سنَّة النبي ﷺ.

٣. تتبع مناهج العلماءِ في درء التعارض بين الأحاديث.

أسئلة البحث:

١. ما هي الأحاديث التي ذكرها ابن حبان في صحيحه والتي قال في تراجم أبوابها: إنّ أهل البدع شنَّعوا بها على المحدثين؟
٢. ما هو منهجُ ابن حبان في الردِّ على أهل البدع في هذه الأحاديث؟
٣. ما أقوالُ أهلِ العلم في هذه الأحاديث المُشكلة؟

منهج البحث:

اعتمدتُ في هذا البحث على منهج مركب من المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء وجمع الأحاديث المشكلة التي ذكر ابن حبان في صحيحه أنَّ أهل البدع شنَّعوا بها على المحدثين، والمنهج الوصفي: وذلك بذكر أقوالِ العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، والمنهج التحليلي: وذلك بدراسة وتحليل الأحاديث التي حكموا عليها بالإشكال.

وقد اتبعت في كتابة البحث الآتي:

١. جمع الأحاديث المشكلة التي ذكر ابن حبان في صحيحه أنَّ أهل البدع شنَّعوا بها على المحدثين وعددها ثمانية، وذلك عبر البحث الإلكتروني للفظ (شنَّع) دون غيره.
٢. دراسة إسناد رجال هذه الأحاديث في غير الصحيحين وذكر أقوال النقاد فيهم.
٣. تخريج هذه الأحاديث مِنْ كتبِ الحديث.
٤. إذا كان الحديث في الصحيحين فأكتفي بالتخريج منهما مع تخرج ابن حبان، وإنْ لم أجده فيهما أعزوه إلى باقي الكتب.
٥. شرح غريب الألفاظ إنْ وجدت.
٦. أذكر تعليق ابن حبان على الحديث أولًا ضمن أقوال العلماء في دفع الإشكال.

التعريف بالإمام أبي حاتم ابن حبان

هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، أبو حاتم التميمي البستي السجستاني، ولد سنة "بضع وسبعين ومائتين في مدينة بست بإقليم سجستان"[١] نشأ وهو محب للعلم، "ورحل إلى نيسابور وخراسان والعراق والشام والجزيرة والحجاز"[٢]، وألف الكثيرَ من التصانيف، منها ما ذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان حيث أورد أكثرَ من أربعين مصنفًا من هذه الكتب التي ذهب معظمها ولم يبقى

---

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٣، ١٩٨٥م، ١٦/ ٩٣.

(٢) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ٥٢/٢٥١.

مِنها إلا القليل، ومن هذه الكتب المطبوعة في عصرنا: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، كتاب الثقات، معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مشاهير علماء الأمصار، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء.

توفي ابن حبان رحمه الله تعالى وهو في عشر الثمانين "في شوال سنة: أربع وخمسين وثلاثمِئَة ودفن ببُست في الصُفة التي ابتناها بقرب داره التي هي اليوم مدرسة لأصحابه ولهم جرايات يستنفقونها"[٣].

التعريف بكتابه الصحيح

الاسم الصحيح للكتاب الذي سماه به مؤلفه وهو الذي رجحه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله هو: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها)، يقول الشيخ أحمد شاكر: "فرجح عندي بل استيقنت أنَّ هذا هو الاسم الصحيح للكتاب، الاسم الذي سماه به مؤلفه"[٤]، واشتهر كذلك باسم: (التقاسيم والأنواع) وكذلك باسم: (صحيح ابن حبان).

وكانت طريقة ترتيبه لكتابه طريقة مخترعة، قال ابن حبان: "فتدبرت الصحاح لأُسَهِّل حفظَها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يَصعُب وعيُها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسةَ أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية.

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أُبيح ارتكابها.

والخامس: أفعالُ النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها"[٥].

واحتوى كلُّ قسمٍ مِمَّا سبق عدَّة أنواع، فكان جميع أنواع السنن عنده أربعمائة نوع.

لكنَّ هذا التقسيم فيه صعوبة على العلماء، فقام الأمير علاء الدين بن بلبان بإعادة ترتيب الكتاب على الكتب والأبواب وسمَّاه: (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، وأبقى عناوينَ الأبواب والتراجم والتعليقات على الأحاديث، ولم يغير أيَّ كلمة فيه،

---

(٣) السمعاني، عبد الكريم بن محمد المروزي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٩٦٢م، ١/ ٣٤٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦/ ١٠٢.

(٤) مقدمة: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ١/ ٩.

(٥) ابن حبان، محمد بن حبان، البُستي، المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١٢م، ٦٤/١.

ووضع أمامَ كلِّ حديث رقم النوع الذي ذكره فيه ابن حبان، ورقم القسم الذي فيه النوع.

الحديث الأول: حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها

قال ابن حبان: "(كتاب الإيمان، ذكر خبر شنَّع به أهل البدع على أئمتنا حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه)

عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يُلقى في النَّار فتقول: هلْ مِنْ مزيدٍ حتى يضعَ الرَّبُّ جلَّ وعلا قدمَه فيها فتقول: قَطْ قَطْ)"[٦].

غريب الحديث:

(قَطْ قَطْ) أي: حسبي حسبي، وفيه ثلاث لغات: "إسكان الطاء وكسرها منونة وغير منونة، وقيل: أنَّ قط صوت جهنم، وإنما تقول: هل من مزيد تغيظًا على العصاة"[٧].

بيان وجه الإشكال:

هذا الحديث من مشاهير أحاديث الصفات، وفيه أن لله عز وجل قدمًا، يضعها في النار، وذلك عند قوله صلى الله عليه وسلم: (حتى يضع الربُّ جل وعلا قدمَه فيها)، وهذا يؤدي إلى تشبيه الله بخلقه، وهو ما اتخذه بعض المغرضين سبيلاً للطعن والتشنيع.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

تعامل ابن حبان مع هذا الحديث المشكل في صحيحه عن طريق الجمع بين الأحاديث بالتأويل؛ دليل ذلك ما ذكره بعد هذا الحديث بقوله: "هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المُجاورة، وذلك أنَّ يوم القيامة يُلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الربُّ جلَّ وعلا موضعًا من الكفار والأمكنة في النار فتمتلىء، فتقول قَطْ قَطْ تريد حسبي حسبي، لأنَّ العرب تطلق في لغتها اسم القَدَم على الموضع قال الله جل وعلا: ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس:

---

(٦) أخرجه البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، د. م، ، ٢٠٠٢م، (١٣٨/٦) برقم: (٤٨٤٨) (بمثله)، (١٣٤/٨) برقم: (٦٦٦١) (بنحوه)، (١١٧/٩) برقم: (٧٣٨٤) (بنحوه مطولًا)، ومسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، دار الجيل، بيروت، د. ت، (١٥٢/٨) برقم: (٢٨٤٨) (بنحوه)، (١٥٢/٨) برقم: (٢٨٤٨)، (١٥٢/٨) برقم: (٢٨٤٨) (بمثله مطولًا)، وابن حبان، التقاسيم والأنواع، (٤٥٦/٥) برقم: (4739) (عن قتادة عن أنس بن مالك) (بهذا اللفظ).

(٧) بدر الدين العينى، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ١٩، ١٨٧.

٢]، يريدُ موضع صدقٍ لا أنَّ الله جل وعلا يضع قدمَه في النار جل ربنا وتعالى عن مِثل هذا وأشباهه.

ثم عقد بعد هذا الباب بابين، فقال في الباب الثاني:

ذكرُ الخبر الدال على أنَّ هذه الألفاظ من هذا النوع أطلقت بألفاظ التمثيل والتشبيه على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم، دون الحكم على ظواهرها، وجاء بعده بحديث أبي هريرة بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (يقول الله جل وعلا للعبد يوم القيامة: يا ابن آدم، مرضتُ فلم تعدني، فيقول: يا ربِّ، وكيف أعودك وأنت ربُّ العالمين؟...

وقال في الباب الثالث بعده مباشرة:

ذكرُ الخبر الدال على أنَّ هذه الأخبار أُطلقت بألفاظ التمثيل والتشبيه على حسب ما يتعارفه الناس بينهم، دون كيفيتها أو وجود حقائقها، وجاء بحديث أبي هريرة قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: (ما تصدق عبدٌ بصدقة من كسبٍ طيبٍ ولا يقبل الله إلا طيبًا، ولا يصعد إلى السماء إلا طيب إلا كأنما يضعها في يدِ الرحمن، فَيُرَبِّيهَا له كَمَا يُرَبِّي أحدُكُم فَلُوَّهُ وَفَصِيلَهُ، حتى إنَّ اللقمة أو التمرة لتأتي يومَ القيامة مثل الجبلِ العظيم)، وقال بعد هذا الحديث: قوله صلى الله عليه وسلم: (إلا كأنَّما يضعها في يد الرحمن)، يبيّن لك أنَّ هذه الأخبار أُطلقت بألفاظ التمثيل دون وجود حقائقها، أو الوقوف على كيفيتها، إذ لم يتهيأ معرفة المخاطب بهذه الأشياء إلا بالألفاظ التي أطلقت بها"[٨].

وبيَّن الإمام النووي رحمه الله اختلاف العلماء في هذا الحديث، وهذا الاختلاف على مذهبين:

"أحدهما: وهو قولُ جمهور السلف وطائفة من المتكلمين: أنَّه لا يتكلم في تأويلها، بل نؤمن أنَّها حقٌ على ما أراد الله، ولها معنى يليق بها، وظاهرها غير مراد.

والثاني: وهو قولُ جمهور المتكلمين أنَّها تتأول بحسب ما يليق بها، فعلى هذا اختلفوا في تأويل هذا الحديث.

فقيل: المراد بالقَدَم هنا المتقدم، وهو شائعٌ في اللغة ومعناه: حتى يضعَ الله تعالى فيها من قدَّمَهُ لها من أهل العذاب، قال المازِري والقاضي: هذا تأويلُ النضر بن شُمَيل، ونحوه عن ابن الأعرابي.

الثاني: أنَّ المراد قدَمُ بعض المخلوقين، فيعود الضمير في قدمِه إلى ذلك المخلوق المعلوم.

الثالث: أنَّه يحتمل أنَّ في المخلوقات ما يُسمَّى بهذه التسمية، وأمَّا الرواية التي فيها (يضع الله فيها رِجْلَه)، فقد زعم الإمام أبو بكر بن فورك أنَّها غير ثابتة عند أهل

([٨]) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٤٤١/٥.

النقل، ولكنْ رواها مسلم وغيره فهي صحيحة، وتأويلها كما سبق في القدم، ويجوز أيضًا أنْ يراد بالرِجل الجماعة من الناس، كما يقال: رِجْلٌ من جراد، أي: قطعة منه، قال القاضي: أظهر التأويلات أنَّهم قومٌ استحقوها، وخُلقوا لها، قالوا: ولا بد من صرفه عن ظاهره؛ لقيام الدليلِ القطعي العقلي على استحالة الجارحة على الله تعالى"[٩].

وختامًا فإنَّ جميع الأحاديث التي جاءت فيها صفات تدل بظاهرها على أنَّها من صفات البشر هي من المتشابه التي وقف العلماء فيها موقفين، وذهبوا إلى مذهبين بعد أنْ اتفقوا جميعًا على تنزيه الله عز وجل عمَّا لا يليق به:

أحدهما: مذهب الخلف حيث ذهبوا إلى تأويل هذه النصوص وإخراجها عن معانيها إلى معانٍ تليق بالله عز وجل، فيكون استعمالها في المعاني التي استعملت فيها في حق الله عز وجل من قبيل المجاز.

المذهب الثاني: مذهب السلف حيث ذهبوا إلى التفويض، فقالوا: علينا أنْ نصف الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه من غير تأويل، بل نَكِل ذلك إلى علم الله سبحانه بما وصف به نفسه ونسلم بذلك تسليمًا.

الحديث الثاني: إن يعش هذا، فلا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة

قال ابن حبان: "(كتاب البر والإحسان ذكر خبر شنَّع به بعض المعطلة على أهل الحديث، حيث حُرموا توفيق الإصابة لمعناه)

عن أنس: أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله متى تقوم الساعة؟ وأقيمت الصلاة فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته، قال: (أين السائل عن الساعة؟) قال: ها أنا ذا يا رسول الله، قال: (إنها قائمة فما أعددت لها؟)، قال: ما أعددتُ لها كبير عمل غيرَ أنِّي أحب الله ورسوله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أنت مع من أحببت)، قال: وعنده رجلٌ من الأنصار يقالُ له محمد، فقال: (إنْ يعش هذا، فلا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة).

زاد هدبة، قال أنس: فنحن نحب الله ورسوله"[١٠].

---

(٩) النووي، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٢م، ١٨٣/١٧، وانظر عمدة القاري للعيني، ١٨٦/١٩، ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م، ٨/ ٥٩٦.

(١٠) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٥) برقم: (٣٦٨٨) (بمعناه)، ومسلم في "صحيحه" (٤٢/٨) برقم: (٢٦٣٩)، (بمعناه) (٤٢/٨) برقم: (٢٦٣٩)، (٢٠٩/٨) برقم: (٢٩٥٣)، (بنحوه مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٩/٨) برقم: (٢٩٥٣) (بمعناه مختصرًا)، (عن حماد بن زيد عن معبد بن هلال العنزي عن أنس)، والبخاري في "صحيحه" (٤٠/٨) برقم: (٦١٧١)، (بنحوه مختصرًا) (٦٤/٩) برقم: (٧١٥٣) (بنحوه مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٤٢/٨) برقم: (٢٦٣٩)، (بنحوه مختصرًا)، (٤٣/٨)

بيان وجه الإشكال:

ظاهر الإشكال في قوله صلى الله عليه وسلم: (إنْ يعش هذا، فلا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة)، وهو الذي يقصده ابن حبان بقوله: (ذكرُ خبر شنَّع به بعض المعطلة..) والحديث في الصحيحين، والمعطلة زعموا بأنَّ هذا الحديث يخالف صريح القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فالله سبحانه وتعالى استأثر لنفسه علم الساعة ووقت قيامها، ولم يخبر به أحدًا من خلقه أبدًا، وإذا أخذنا بالحديث وقعنا في التناقض.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

قام العلماء بتأول هذا الحديث تأويلًا غير متكلف، ووُجدت قرائن تدعم هذا التأويل، وهذا ما قام به بعض شراح الحديث إذ جعلوا الحديث مِنْ قبيل مراعاة أحوال المخاطب.

قال ابن حبان: هذا الخبر من الألفاظ التي أطلقت بتعيين خطاب مراده التحذير، وذاك أنَّ المصطفى صلى الله عليه وسلم أراد تحذير الناس عن الركون إلى هذه الدنيا، بتعريفهم الشيء الذي يكُونُ بِخَلَدِهِمْ تَقَبُّلُ حقيقته مِنْ قرب الساعة عليهم، دون اعتمادهم على ما يسمَعون[١١].

فابن حبان هنا يستعمل أسلوب التأويل، مع شيء من الوعظ حتى يصل المراد للناس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

يقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري: قال الدَّاوُدِيُّ: "المحفوظ أنَّه صلى الله عليه وسلم قال ذلك للذين خاطبهم بقوله: (تأتيكم ساعتكم)، يعني بذلك موتهم لأنهم كانوا أعرابًا، فخشي أنْ يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا فكلمهم بالمعاريض"[١٢].

برقم: (٢٦٣٩) (عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن أنس)، والبخاري في "صحيحه" (٣٩/٨) برقم: (٦١٦٧) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٤٣/٨) برقم: (٢٦٣٩)، (٤٣/٨) برقم: (٢٦٣٩)، (٤٣/٨) برقم: (٢٦٣٩)، (٢٠٩/٨) برقم: (٢٩٥٣) (بمعناه مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٤٢/٨) برقم: (٢٦٣٩) (بنحوه مختصرًا)، (عن مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الخزرجي عن أنس)، ومسلم في "صحيحه" (٤٢/٨) برقم: (٢٦٣٩) (بنحوه مختصرًا)، (٤٢/٨) برقم: (٢٦٣٩). (عن الزهري عن أنس)، وابن حبان في "التقاسيم والأنواع" (٧٩/٥) برقم: (٥٦٥) (بلفظه) عن (عن ثابت عن أنس).

(١١) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٧٩/٥، وينظر: ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٤٧١/٣، وكلام العيني في عمدة القاري قريب منه، ٢٣/ ٩٦.

(١٢) ابن حجر، فتح الباري، ٥٥٦/١٠.

وقال الدَّاوُدِيُّ في موضع آخر كما نقله الحافظ ابن حجر: "هذا الجواب من معاريض الكلام، فإنَّه لو قال لهم لا أدري ابتداءً مع ما هم فيه من الجفاء، وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم لارتابوا، فعدل إلى إعلامهم بالوقت الذي ينقرضون هم فيه، ولو كان تمكن الإيمان في قلوبهم لأفصح لهم بالمراد"[١٣].

وجاء في رواية أخرى عند البخاري في صحيحه عن عائشة قالت: (كان رجالٌ من الأعراب جفاةً يأتون النبي صلى الله عليه وسلم فيسألونه متى الساعة، فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: إنْ يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم) قال هشام-أحد رواة الحديث- يعني: موتهم[١٤].

فقوله: (إنْ يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم) "هذه الرواية رواية واضحة حسنة، وهي المفسرة لكل ما يرد في هذا المعنى مِنَ الألفاظ المشكلة، كقوله في حديث أنس ﷺ: (حتى تقوم الساعة)، وفي لفظ آخر: (القيامة)، فإنَّه يعني به ساعة المخاطبين وقيامَتهم، كما تقدم في تفسير الراوي، لقوله: يعني بذلك أنْ ينخرم ذلك القرن"[١٥].

وقال الطحاوي في مشكل الآثار: "إنهم لمَّا سألوه عن ذلك سألوه عمَّا قد أخفى الله عنه حقيقته، فكان جوابه لهم عن ذلك الجواب الذي ذكر عنه في هذين الأثرين منتهيًا فيه إلى ما أمره الله تعالى بالانتهاء إليه في ذلك المعنى"[١٦].

فلا اطلاع للإنسان على الأجل المحتوم لانتهاء كلِّ عمر، ولا علم لنا به، وأنَّ ذلك من مفاتح الغيب التي استأثر الله تعالى بعلمها عن جميع خلقه، فلا يعلمها إلا هو، وتأويل الحديث كما ذكرنا آنفًا، وأنَّ هذا الموت هو ساعة كل إنسان بخصوصه إذ هو المفضي بالعبد إلى منازل الآخرة.

قال الأصفهاني في المفردات: "الساعات التي هي القيامة ثلاثة: السَّاعَةُ الكبرى، هي بعث الناس للمحاسبة وهي التي أشار إليها بقوله عليه السلام: (لا تقوم السّاعة

---

(١٣) المصدر نفسه، ٣٦٤/١١.

(١٤) البخاري، الجامع الصحيح، ١٠٧/٨.

(١٥) القرطبي، أبو العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٦م، ٣٠٤/٧، وقريبٌ من هذا كلام القاضي عياض في: إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٨م، ٥٠٩/٨.

(١٦) الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٩٤م، ١/ ٤١٥.

حتّى يظهر الفحش والتّفحّش وحتّى يعبد الدّرهم والدّينار) [١٧] ، إلى غير ذلك وذكر أمورًا لم تحدث في زمانه ولا بعده.

والساعة الوسطى، وهي موت أهل القرن الواحد، وذلك نحو ما روي أنّه رأى عبد الله بن أنيس فقال: (إن يطل عمر هذا الغلام لم يمت حتّى تقوم السّاعة) فقيل: إنه آخر من مات من الصحابة.

والساعة الصّغرى، وهي موت الإنسان، فساعة كلّ إنسان موته، وهي المشار إليها بقوله: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذا جاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام/ ٣١]" [١٨].

ومما ينبغي التنبه له أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان خطابه لشخصٍ معين، وفي ذلك يقول ابن تيمية: "إنَّ اللفظ، وإنْ كان في نفسه مطلقًا، فإنَّه إذا كان خطابًا لمعين في مثل الجواب عن سؤال، أو عقب حكاية حال، ونحو ذلك، فإنَّه كثيرًا ما يكون مقيدًا بمثل حال المخاطَب، كما لو قال المريض للطبيب أنَّ به حرارة، فقال له: لا تأكل الدسم، فإنَّه يعلم أنَّ النهي مقيَّدٌ بتلك الحال، وذلك أنَّ اللفظ المطلق إذا كان له مسمّىً معهود، أو حالٌ يقتضيه، انصرف إليه" [١٩].

وختامًا فهذا الحديث من الأحاديث الصحيحة التي لا تدل على تحديد يومِ القيامة، ولا تُعارض بها النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة، فالمقصود بالساعة هنا انخرام ذلك القرن ووفاة أهله كما تبين بجمع الروايات الأخرى.

الحديث الثالث: المرتد الذي لفظته الأرض

قال ابن حبان: (كتاب الرقائق، ذكر خبر قد شنَّع به بعض المعطلة على أصحاب الحديث حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه)

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رجل يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد قرأ البقرة وآل عمران، عُدَّ فينا ذو شأن، وكان النبي صلى الله عليه وسلم، يُمْلي عليه ﴿غفورًا رحيمًا﴾ فيكتب: عفوًا غفورًا، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم: (اكتب) ويملي عليه ﴿عليمًا حكيمًا﴾، فيكتب: سميعًا بصيرًا، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم: (اكتب أيهما شئت) قال: فارتد عن الإسلام، فلحق بالمشركين، فقال: أنا أعلمكم بمحمد صلى الله عليه وسلم إنْ كنت لأكتب ما شئت، فمات، فبلغ ذلك النبي صلى الله

([١٧]) الحديث أخرجه الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والتفحش، وسوء الجوار..)، ١١/ ٤٥٨.

([١٨]) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٩٩٢م، ٤٣٥.

([١٩]) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٩٩٥م، ١١١/٢٩.

عليه وسلم فقال: (إنَّ الأرض لن تقبله) قال[٢٠]: فقال أبو طلحة: فأتيت تلك الأرض التي مات فيها، وقد علمت أنَّ الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال، فوجدته منبوذًا، فقلت: ما شأن هذا؟ فقالوا: دفناه فلم تقبله الأرض[٢١].

اختلاف الألفاظ:

الحديث في الصحيحين بسياق مختصر، ولفظه عند البخاري: "عن أنس ﷺ قال: كان رجل نصرانيًا[٢٢] فأسلم، وقرأ البقرة وآل عمران، فكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فعاد نصرانيًا، فكان يقول ما يدري محمد إلا ما كتبت له، فأماته الله فدفنوه فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعل محمَّد وأصحابه، لمَّا هرب منهم نَبَشُوا عن صاحبنا، فألقوه فحفروا له فأعمقوا، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعل محمد وأصحابه نَبَشُوا عن صاحبنا لمَّا هرب منهم فألقوه، فحفروا له وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا، فأصبح وقد لفظته الأرض فعلموا أنه ليس من الناس فألقوه"[٢٣].

وأمَّا لفظ: وكان النبي صلى الله عليه وسلم يُمل عليه ﴿غفورًا رحيمًا﴾ فيكتب: عفوًا غفورًا، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم: (اكتب)، ويملي عليه ﴿عليمًا حكيمًا﴾، فيكتب: سميعًا بصيرًا، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم: (اكتب أَيَّهُمَا شئت)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه هذا الحديث من مسند الإمام أحمد: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وعامة الروايات في هذا الحديث جاءت مطلقة غير مقيدة، وليس فيها أنه كان يكتب الوحي.

بيان وجه الإشكال:

ظاهر الإشكال في قوله صلى الله عليه وسلم: (اكتب أيهما شئت)، فيفهم منه أنَّه يجوز أنْ يكتب ما يشاء إذا كان يحمل نفس المعنى، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: يُملي عليه ﴿غفورًا رحيمًا﴾ فيكتب: عفوًا غفورًا.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

أورد ابن حبان رحمه الله تعالى في صحيحه عددًا من روايات نزول القرآن على سبعة أحرف، وفي تفسيرها وتأويلها أقوال كثيرة.

---

(٢٠) يعني أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٠٢/٤) برقم: (٣٦١٧) (بمعناه مختصرًا)، (عن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان عن عبد العزيز بن صهيب البناني عن أنس)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٤/٨) برقم: (٢٧٨١) (بمعناه موقوفا مختصرًا)، (عن ثابت البناني عن أنس)، وأخرجه ابن حبان في "التقاسيم والأنواع"، (٥٤٧/٧) برقم: (٧٤٤) (بلفظه) (عن حميد عن أنس).

(٢٢) وفي صحيح مسلم: كان منَّا رجل من بني النجار.

(٢٣) البخاري، الجامع الصحيح، ٤/ ٢٠٢.

قال الحافظ ابن حجر: "ذكر القرطبي عن ابن حبان أنَّه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، وقال المنذري: أكثرها غير مختار، ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبُعي مظانَّه من صحيحه"[٢٤].

"والملاحظ مِنْ خلال ما نقله العلماء مِنْ رأي ابن حبان في توجيه الأحرف السبعة أنَّ النقل عنه مضطرب، فمرةً نراه متوقفًا في ترجيح أحد الأقوال على غيره، كما نقل عنه السيوطي[٢٥]، ومرة نراه يرجح أحدها كما نقل عنه الزركشي"[٢٦].

وقال القاضي عياض: "إنَّ مثل هذه الحكاية أولًا لا توقع في قلبِ مؤمنٍ ريبًا، إذ هي حكاية عمن ارتد وكفر بالله، ونحن لا نقبل خبر المسلم المتهم، فكيف بكافر افترى هو ومثله على الله ورسوله ما هو أعظم من هذا؟

والعجب لسليم العقل يَشغل بمثل هذه الحكاية سره..، وما وقع من ذكرها في حديث أنس ﷺ وظاهِر حكايتها فليس فيه ما يدل على أنَّه شاهدها ولعله حكى ما سمع.

ولهذا والله أعلم لم يُخرِّج أهل الصحيح حديث ثابت ولا حُميد، والصحيح حديث عبد العزيز بن رُفيع عن أنس ﷺ[٢٧] الذي خرَّجه أهل الصحة وذكرناه، وليس فيه عن أنس قول شيء من ذلك من قبل نفسه إلا من حكايته عن المرتد النصراني، ولو كانت صحيحة لما كان فيها قدح ولا توهيم للنبي صلى الله عليه وسلم فيما أوحي إليه، ولا جواز للنسيان والغلط عليه، والتحريف فيما بلغه ولا طعن في نظم القرآن، وأنه من عند الله إذ ليس فيه - لو صح- أكثر من أنَّ الكاتب قال له: عليمٌ حكيمٌ، وكتبه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: (كذلك هو)، فسبقه لسانه أو قلمه لكلمة أو كلمتين مما نُزِّل على الرسول قبل إظهار الرسول لها، إذ كان ما تقدم ممَّا أملاه الرسول يدل عليها ويقتضي وقوعها بقوة قُدرة الكاتبِ على الكلامِ ومعرفته به وجودة حِسّه وفطنته، كما يتفق ذلك للعارف إذا سمع البيت أنْ يسبق إلى قافيته أو مُبتدأ الكلام الحسنِ إلى ما يتم به، ولا يتفق ذلك في جملة الكلام، كما لا يتفق ذلك في آية ولا سورة"[٢٨].

وقال الإمام الطحاوي: "الذي في هذا الحديث ليس من ذلك المعنى الذي ذكرناه في ذلك الباب، وذلك أنَّ المعنى الذي ذكرناه في ذلك الباب هو في القرآن لا في غيره،

---

(٢٤) ابن حجر، فتح الباري، ٩/ ٢٣.
(٢٥) المصدر نفسه، ١/ ١٧٣.
(٢٦) ينظر: الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م، ٢٢٦/١.
(٢٧) البخاري، الجامع الصحيح، ٢٠٢/٤.
(٢٨) عياض بن موسى اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨م، ١٣٣/٢، ١٣٤، ١٣٥.

والذي في الحديث الذي ذكرناه في هذا الباب قد يحتمل أنْ يكون فيما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُمليه على ذلك الكاتب من كتبه إلى الناس في دعائه إياهم إلى الله عز وجل، وفي وصفهم له ما هو جلَّ وعزَّ عليه من الأشياء التي كان يأمر ذلك الكاتب بها، ويكتب الكاتب خلافها مما معناها متشابهًا، إذ كانت كلها من صفات الله عز وجل. فبان بحمد الله ونعمته أن لا تضاد في شيء من ذلك ولا اختلاف، والله عز وجل نسأله التوفيق"[٢٩].

وفي تأويل آخر قال الساعاتي: "إنَّما قال له النبي صلى الله عليه وسلم: اكتب كيف شئت ولم يزجره عن فعله، لكونه علم إمَّا بطريقة الوحي أو بطريق الإلهام أنَّ هذا الرجل خبيث النية، وأنَّ الله عز وجل سيعاقبه عقابًا صارمًا، ويُنكِّل به وقد كان ذلك، فلمَّا هلك لم تقبله الأرض أنْ يدفن فيها فنبذته مرارًا حتى تُرك منبوذًا على وجه الأرض ليعتبر به غيره"[٣٠].

وقال ابن الجوزي: "فأمَّا ما في هذا الحديث من قوله: كان يُملي ﴿غَفُورًا رَحِيمًا﴾، فيكتب: عليمًا حكيمًا، فيقول: (اكتُبْ كيف شِئْتَ)، فليس في الصحيح، ووجهُه -إنْ ثَبَتَ- أنّ الذين كانوا يكتبون كان فيهم قِلّة، فكأنَّه كان يغتنم ضبط الوحي خوفَ أنْ يتفلّت منه، ويثقُ بإصلاح ما وَقَع فيه الخطأ: إمَّا من حفظه، أو بمعاودة جبريل، أو لعلمه أنّ اللَّه يحفظ كتابَه بقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]"[٣١].

على أنني أميل إلى ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار، إذ الاحتمال كبير فيما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُمليه على ذلك الكاتب فيما يتعلق بأمر كتابته للناس دون ما يخص القرآن الكريم، والمسألة فيها أقوال كثيرة كما تبيَّن[٣٢].

الحديث الرابع: لا يأتِي على النَّاسِ مِئَةُ سَنَةٍ وعلى ظَهرِ الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ

قال ابن حبان: "(كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدمًا أو مؤخرًا، فصلٌ في أَعمار هذه الأمَّة، ذكر خبر شنَّع به بعض المعطلة على أصحاب الحديث ومنتحلي السنن)

عن أبي سعيد الخدري قال: لمَّا رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك سُئل عن الساعة فقال: (لا يأتي على النَّاس مائةُ سنةٍ وعلى ظهرِ الأرضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ)"[٣٣].

([٢٩]) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ٢٣٩/٨.

([٣٠]) الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن، بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، د.ت.، ٣١/١٨.

([٣١]) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، جامع المسانيد، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥م، ١/ ٢٠٤.

([٣٢]) ينظر: محمد أحمد شلبي، بحث قضايا علوم القرآن في صحيح الإمام ابن حبان جمعًا ودراسة، المجلد التاسع من العدد الثاني والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية.

غريب الحديث:

نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ: أي: "مولُودة"[٣٤].

بيان وجه الإشكال:

الإشكال في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى ظهر الأرض نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ)، حيث ادعى الطاعنون في هذا الحديث أنَّه كذب ومخالف للواقع؛ وفهموا منه أنَّ الساعة ستقوم بعد مائة سنة، وهذا لم يحدث، والواقع يكذبه.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

بداية لا بد من ذكر رواياتِ وألفاظ الحديث الأخرى حتى يندفع الإشكال الوارد في النص الذي بين أيدينا وهي:

عن جابر بن عبد الله ﷺ مرفوعًا: (ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة)[٣٥]، وهذه الطريق يفسرها طريق أخرى عن جابر بلفظ: (ما من نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حيَّة يومئذ)[٣٦]، فلفظة (يوم)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (وهي حيَّة يومئذ)، كلاهما قد أوضح المراد من الطريق الأولى.

ورواية ابن عمر ﷺ مرفوعًا: (أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإنَّ رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد)[٣٧]، وقد زال الإشكال بما جاء من الزيادة في الطريق الأخرى: عن ابن عمر أنه قال: فوَهِل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث، عن مائة سنة، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض)، يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن[٣٨].

ورواية علي بن أبي طالب حين دخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري على علي بن أبي طالب، فقال له علي: أنت الذي تقول: لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى

---

(٣٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨٧/٧) برقم: (٢٥٣٩) (بنحوه)، وابن حبان في "التقاسيم والأنواع" (٥/ ٦٨) برقم: (٢٩٨٦) (بلفظه)، كليهما عن (عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري)، وله شواهد من حديث جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، وحديث أنس بن مالك، وحديث أبي ذر الغفاري، وحديث الأسود بن سريع التميمي.

(٣٤) ابن الأثير، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ٥/ ٩٥.

(٣٥) صحيح مسلم، ٤/ ١٩٦٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ٤/ ١٩٦٦.

(٣٧) البخاري، الجامع الصحيح، ١/ ١٢٣.

(٣٨) المصدر نفسه،١/ ١٢٣، وصحيح مسلم، ٤/ ١٩٦٥.

الأرض عين تطرف؟ إنَّما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يأتي على الناس مائة سنة، وعلى الأرض عين تطرف ممن هو حي اليوم، والله إنَّ رخاء هذه الأمة بعد مائة عام)[٣٩].

وعَمِل ابن حبان على الجمع بين الأحاديث وأنَّ بينها عموم وخصوص، وأنَّ الأحاديث المذكورة ليست على العموم، فبعد أنْ ذكر الحديث الذي بين أيدينا عقد بابًا ثانيًا ترجم له بقوله: "ذكرُ خبر وَهِم في تأويله جماعة لم يُحكموا صناعة الحديث، وأورد فيه حديث جابر بسنده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل أنْ يموت بشهر: (تسألوني عن الساعة وإنَّما علمها عند الله، وأقسم بالله: ما على ظهر الأرض نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ اليوم يأتي عليها مائة سنة).

ثم ذكر بابًا ثالثًا فقال: ذكرُ خبر أَوْهَمَ عالمًا من الناس أنَّ سِنَّ أحد من هذه الأمَّة لا يجوز على المائة سنة وأورد فيه حديث أنس بن مالك بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (تسألوني عن الساعة، والذي نفسي بيده ما على الأرض نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة).

ثم عقد بابًا رابعًا ترجم له بقوله: ذكرُ البيان بأنّ ورود هذا الخطاب لمن كان في ذلك الوقت على سبيل الخصوص دون العموم، وأورد فيه حديث عبد الله بن عمر بسنده قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، صلاة العشاء في آخر حياته، فلمَّا سلم قام، فقال: (رأيتم ليلتكم هذه؟ فإنَّ على رأس مائة سنة لا يبقى منها ممَّن هو على ظهر الأرض أحد).

ثم ذكر بابًا خامسًا فقال: ذكرُ خبرٍ ثانٍ يصرح بأنَّ عموم خبر أنس بن مالك الذي ذكرناه، أريد به بعض ذلك العموم لأقوام بأعيانهم دون كلية عمومه، وأورد فيه حديث جابر بن عبد الله بسنده أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ما منكم من نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ يأتي عليها مائة سنة وهي حية).

ثم ختم الحديث عن هذه المسألة وذكر بابًا سادسًا ترجم له بقوله: ذكر البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم: (وعلى ظهر الأرض نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ) أراد به من في ذلك اليوم، وأورد فيه حديث أنس بن مالك بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (تسألونني عن الساعة، والذي نفسي بيده ما على الأرض نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ اليوم تأتي عليها مائة سنة)" [٤٠].

([٣٩]) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م، ١٢١/٢، وأبو يعلى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م، ٤٦٧، وإسناده قوي، ورجاله ثقات.

([٤٠]) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٦٨/٥.

ونلاحظ من خلال ذكره للأحاديث الستة أنَّ ابن حبان رحمه الله قد أحاط بأحاديث هذه المسألة وألفاظها، وأنَّ هذا الحديث خاص لمن كان في ذلك الوقت على سبيل الخصوص دون العموم.

قال الإمام الطحاوي بعد ذكره روايات الحديث: "يحتمل أنْ يكون أراد به ممن كان اتبعه لا ممن سواهم، والله أعلم ما أراد من ذلك غير أنَّه قد يحتمل أنْ يكون وفاة هؤلاء المعمّرين في المائة سنة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خروجها، وهو أولى ما حملت عليه هذا المعنى إنْ شاء الله، والله أعلم"[٤١].

وقد عنون ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث فقال: "قالوا: حديثٌ يكذبه العيان، وقال بعد ذكره للحديث: قالوا: وهذا باطل، بيّنٌ للعيان، ونحن طاعِنون في سِني ثلاثمائة، والناس أكثر ممَّا كانوا.

قال أبو محمد: ونحن نقول: إنَّ هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفًا.

إمَّا لأنهم نسوه، أو لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أخفاه، فلم يسمعوه، ونراه - بل لا نشك- أنَّه قال: (لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة)، يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة فأسقط الراوي (منكم)"[٤٢].

وأُنَبِّه هنا إلى أنَّ ابن قتيبة رحمه الله لم يستوعب جميع هذه المسألة، ولم يورد الأحاديث كلها بألفاظها المختلفة، وأيد رأيه في وقوع الغلط من الرواة.

وقال ابن الجوزي: "قد يشكل هذا على من لا يعلم فيقول: قد عاش خلقٌ أكثر من هذا قبل الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده، فما وجه هذا؟ فالجواب: أنه صلى الله عليه وسلم عنى بذلك الموجودين حينئذ من يوم قوله هذا، وهذا قاله قبل أنْ يموت بشهر كما روي في الحديث: (فما بلغ أحد ممن كان موجودًا من يومئذ مائة سنة)، وهذا مبيَّن واضح في مسند ابن عمر، وقد سبق شرحه، وكثير من الرواة يقتصرون على بعض الحديث ويتركون المهم، وربما عبَّروا بالمعنى ولم يفهموا المقصود، فيقع الإشكال، والله سبحانه لا يُخلي كلَّ زمان ممن يكشف الإشكال ويدفع الشُّبَه، فمتى سمعتَ حديثًا فيه نوع خلل فانسب ذلك إلى الرواة؛ فإنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم منزهٌ عن ذلك"[٤٣].

ويقول الشيخ المُعلِّمي اليماني في معرض بيانه لهذا المعنى: "إنَّ استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة

([٤١]) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ١/ ٣٥٠، ٣٥١.

([٤٢]) هذا اللفظ مذكور كما سيأتي عند ابن حبان في التقاسيم والأنواع، برقم ٢٩٩٠، ٢٥٧/٧، وينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م، ١٦٤.

([٤٣]) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، د.ت، ٣/ ٧٠.

عفوًا، وإنَّما هو أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد يرفعهم الله بها درجات"[٤٤]، وقد يسر الله لنا جمع بعض أقوال العلماء في هذه المسألة، وأنها خاصة بذلك الزمن ومَنْ فيه، وكلامه صلى الله عليه وسلم دليلٌ على صدقه ومعجزته عليه الصلاة والسلام.

الحديث الخامس: رهن الدرع عند أحد اليهود

قال ابن حبان: "(كتاب الرهن، ذكر خبر قد شنَّع به بعض المُعطلة على أهل الحديث حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه)

عن عائشة، قالت: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعًا من شعير"[٤٥].

بيان وجه الإشكال:

في هذا الحديث نجد أنَّ ابن حبان رحمه الله تعالى يورده وهو لا يدخل في باب المختلف ولا مشكل الحديث، ولكنْ يصعب فهمه على بعض الناس أو يُكذبه نظر الخصم، وهو كيف رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه مقابل الطعام عند يهودي، رغم أنَّه صلى الله عليه وسلم في أواخر حياته وقد غنِم الغنائِم مِنَ الغزوات، وكان سيد جزيرة العرب؟ وقد نحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية سبعين بدنة، كل بدنة عن سبعة، واستاق في عُمرة القضاء مكان عُمرته التي صده المشركون ستين بدنة، لذا كما قال ابن حبان: شنَّع به بعض المعطلة على أهل الحديث حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

سلك ابن حبان مسلك الجمع عبر تفسير الحديث بالحديث فقال بعد الحديث الذي بين أيدينا: "ذكر البيان بأنَّ الدرع الذي كان عند اليهودي للمصطفى صلى الله عليه وسلم كان ذلك لأجل سبب معلوم، فمِنْ أجله لم يسترد درعه منه، وأورد خبر عائشة:

([٤٤]) عبد الرحمن المُعلِّمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م، ٢٢٣.

([٤٥]) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦/٣) برقم: (٢٠٦٨) (بمعناه)، (٦٢/٣) برقم: (٢٠٩٦) (بمعناه)، (٧٧/٣) برقم: (٢٢٠٠) (بمعناه)، (٨٦/٣) برقم: (٢٢٥١) (بمعناه)، (٨٦/٣) برقم: (٢٢٥٢) (بمعناه مطولًا)، (١١٥/٣) برقم: (٢٣٨٦) (بمعناه)، (١٤٢/٣) برقم: (٢٥٠٩) (بمعناه مطولًا)، (١٤٣/٣) برقم: (٢٥١٣) (بمعناه)، (٤١/٤) برقم: (٢٩١٦) (بلفظه)، (١٥/٦) برقم: (٤٤٦٧) (بمثله مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٥٥/٥) برقم: (١٦٠٣) (بمعناه)، (٥٥/٥) برقم: (١٦٠٣) (بمعناه)، (٥٥/٥) برقم: (١٦٠٣) (بمعناه مطولًا)، (٥٥/٥) برقم: (١٦٠٣) وابن حبان في "التقاسيم والأنواع"،(٧٥٤/٧) برقم: (٧٣٧٤) (بلفظه)، (عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة).

أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعامًا إلى سنةٍ ورهنَه درعًا له من حديد"[٤٦].

وفي هذا دليلٌ على أنَّ رهن درعه صلى الله عليه وسلم لم يكن بسببِ فقرٍ أو جوعٍ أو طلباً لقرض، بل إنَما هو بيع الأجل عبر شراء الطعام إلى سنة، ومن المعلوم أنَّ بيع الأجل تجوز زيادة الثمن فيه عن البيع الحاضر، ففي هذه الحالة ليس في الحديث ما يدل على ما ذكره ووهمه المعطلة بسبب عدم فهمهم لهذا الحديث.

قال ابن قتيبة: "ونحن نقول إنه ليس في هذا ما يُستعظم، بل ما يُنكر، لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤثر على نفسه بأمواله، ويفرقها على المحقين مِنْ أصحابه، وعلى الفقراء والمساكين، وفي النوائب التي تنوب المسلمين، ولا يردُّ سائلًا، ولا يعطي إذا وجد إلا كثيرًا، ولا يضع درهمًا فوق درهم، وقالت له أمُّ سلمة: يا رسول الله أراك ساهِمَ الوجه، أَمِنْ علة؟ فقال: "لا، ولكن السبعة الدنانير، التي أتينا بها أمس، نسيتها في خُصْمِ الفراش فبت ولم أقسمها[٤٧]..

وفي الفتح قال الحافظ ابن حجر:

"قال العلماء: الحِكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود، إمَّا لبيان الجواز، أو لأنَّهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعامٌ فاضلٌ عن حاجة غيرهم، أو خشي أنَّهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا فلم يرد التضييق عليهم، فإنَّه لا يبعد أنْ يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه، فلعله لم يطلعهم على ذلك، وإنَّما أطلع عليه مَنْ لم يكن موسرًا به ممن نقل ذلك والله أعلم"[٤٨].

وفي ختام دفع الإشكال، فليس في الحديث مانعٌ يمنع أنْ يكون الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعامًا إلى سنةٍ، ورهنه درعًا له من حديد، ولا يُفهم منه أنه صلى الله عليه وسلم كان فقيراً، أو بحاجة لأحد، والله تعالى أعلم.

الحديث السادس: الأنبياء معصومون من الشك

قال ابن حبان: "(كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ذكر خبر شنَّع به المعطلة وجماعة لم يُحكِموا صناعة الحديث على منتحلي سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم، حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه)

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (نحن أحق بالشك من إبراهيم، إذ قال: ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن

([٤٦]) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٧٥٤/٧.

([٤٧]) الإمام أحمد، المسند، ٤٤/ ٢٧٢.

([٤٨]) ابن حجر، فتح الباري، ٥/ ١٤٢.

قلبي﴾ ويرحم الله لوطًا لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي)"[٤٩].

بيان وجه الإشكال:

وجه الإشكال فيه أنَّ جماعة من المشككين يدَّعون أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم شك في دينه، وهو قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، والشك يؤدي إلى نزع العصمة عن الأنبياء.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

استعمل العلماء في دفع الإشكال مذهب التأويل ونفي الشك، فقال ابن حبان عقب ذكره لنص الحديث وذكرِ مَنْ شنَّع به: قوله صلى الله عليه وسلم: (نحن أحق بالشك من إبراهيم) "لم يرد به إحياء الموتى، إنَّما أراد به في استجابة الدعاء له، وذلك أنَّ إبراهيم صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ربِّ أرني كيف تُحيي الموتى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ولم يتيقن أنه يستجاب له فيه، يريد: في دعائه وسؤاله ربه عمَّا سأل، فقال صلى الله عليه وسلم: (نحن أحق بالشك من إبراهيم) به في الدعاء لأنَّا إذا دعونا ربما يستجاب لنا، وربما لا يستجاب، ومحصولُ هذا الكلام أنَّه لفظة إخبار مرادها التعليم للمخاطب له"[٥٠].

ونقل ابن حجر رحمه الله تعالى أقوال من سبقه في هذه المسألة فقال: "اختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (نحن أحق بالشك) فقال بعضهم: معناه نحن أشد اشتياقًا إلى رؤية ذلك من إبراهيم.

([٤٩]) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٨/٤) برقم: (٣٣٧٥) (بنحوه مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٩٨/٧) برقم: (١٥١) (بنحوه مختصرًا) (عن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة)، والبخاري في "صحيحه" (١٤٧/٤) برقم: (٣٣٧٢) (بمثله)، (٣١/٦) برقم: (٤٥٣٧) (بمثله مختصرًا)، (٧٧/٦) برقم: (٤٦٩٤) (بمثله)، ومسلم في "صحيحه" (٩٢/١) برقم: (١٥١) (بمثله)، (٩٧/٧) برقم: (١٥١) (بمثله). (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة)، والبخاري في "صحيحه" (١٥٠/٤) برقم: (٣٣٨٧) (بمثله مختصرًا)، (٣٢/٩) برقم: (٦٩٩٢) (بنحوه مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٩٢/١) برقم: (١٥١)، (٩٢/١) برقم: (١٥١)، (٩٨/٧) برقم: (١٥١) (عن ابن شهاب عن سعد بن عبيد الزهري عن أبي هريرة)، والبخاري في "صحيحه" (١٤٧/٤) برقم: (٣٣٧٢) (بمثله)، (١٥٠/٤) برقم: (٣٣٨٧) (بمثله مختصرًا)، (٣١/٦) برقم: (٤٥٣٧) (بمثله مختصرًا)، (٧٧/٦) برقم: (٤٦٩٤) (بمثله)، (٣٢/٩) برقم: (٦٩٩٢) (بنحوه مختصرًا)، ومسلم في "صحيحه" (٩٢/١) برقم: (١٥١) (بمثله)، (٩٢/١) برقم: (١٥١)، (٩٢/١) برقم: (١٥١)، (٩٧/٧) برقم: (١٥١) (بمثله)، (٩٨/٧) برقم: (١٥١) (عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة). وابن حبان في "التقاسيم والأنواع" (٦٤/٤) برقم: (٦٢٠٨) (بلفظه) (عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة).

([٥٠]) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٤، ٦٤.

وقيل معناه: إذا لم نشك نحن فإبراهيم أولى أن لا يشك، أي لو كان الشك متطرقًا إلى الأنبياء لكنت أنا أحق به منهم، وقد علمتم أنَّي لم أشك فاعلموا أنَّه لم يشك، وإنَّما قال ذلك تواضعًا منه[٥١]، أو مِنْ قبلِ أنْ يُعلِمَه الله بأنَّه أفضل من إبراهيم، وهو كقوله في حديث أنس عند مسلم أنَّ رجلًا قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا خير البرية قال ذاك إبراهيم[٥٢]..

وقيل: أراد بقوله: (نحن) أمته الذين يجوز عليهم الشك، وإخراجه هو منه بدلالة العصمة.

وقيل معناه: هذا الذي ترون أنَّه شكٌ أنا أولى به، لأنه ليس بشك إنَّما هو طلب لمزيد البيان[٥٣].

وحكى بعض علماء العربية أنَّ أفعَلَ ربما جاءت لنفي[٥٤] المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى: ﴿أهم خير أم قوم تبع﴾، أي لا خير في الفريقين، ونحو قول القائل: الشيطان خيرٌ من فلان أي: لا خير فيهما، فعلى هذا فمعنى قوله: (نحن أحق بالشك من إبراهيم) لا شك عندنا جميعًا"[٥٥].

وقال الإمام النووي ناقلًا عن صاحب التحرير: "أنَّه خرج مخرج العادة في الخطاب فإنَّ من أراد المدافعة عن إنسانٍ قال للمتكلم فيه: ما كنت قائلًا لفلان أو فاعلًا معه من مكروه فقله لي وافعله معي، ومقصوده لا تقل ذلك فيه"[٥٦].

والذي يظهر والله أعلم بذلك أنه لم يشك النبي صلى الله عليه وسلم ولا إبراهيم عليه السلام، في أنَّ الله سبحانه قادرٌ على إحياء الموتى، والنفي هنا هو لنفي الشك مطلقًا على ما ذكرنا من تأويل العلماء للفظ الحديث.

الحديث السابع: لطمُ موسى عليه السلام ملَك الموت

قال ابن حبان: "(كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ذكرُ خبر شُنِّعَ به على منتحلي سُنن المصطفى صلى الله عليه وسلم من حُرِمَ التوفيق لإدراك معناه)

عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (أُرسل ملك الموت إلى موسى ليقبض روحه فلطمَه موسى ففقأ عينه، قال: فرجع إلى ربه، فقال: يا ربِّ أرسلتني إلى عبدٍ لا يريد الموت، قال: ارجع إليه فقل: إنْ شئت فضع يدك على متنِ ثور، فلك بكل ما غطَّت يدك بكلِّ شعرة سَنَةٌ، قال: فقال له: ثمَّ ماذا؟ قال: ثمَّ الموت،

---

(٥١) بهذا المعنى ذكر هذا التأويل كذلك ابن قتيبة في كتابه: تأويل مختلف الحديث، ١٦٠، والقاضي عياض في الشفا، ٩٨/٢، والطحاوي في مشكل الآثار، ٢٩٧/١.

(٥٢) صحيح مسلم، ٤/ ١٨٣٩.

(٥٣) بهذا المعنى ذكر هذا التأويل كذلك: العيني في عمدة القاري، ٢٦٧/١٥.

(٥٤) بهذا المعنى ذكر هذا التأويل كذلك: القاضي عياض في الشفا، ٢/ ٩٨.

(٥٥) ابن حجر، فتح الباري، ٦/ ٤١٢.

(٥٦) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٢/ ١٨٣.

قال: فالآن يا ربِّ، قال: فسأل الله أنْ يُدْنِيَهُ من الأرض المقدسة رمية حجر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كنت ثَمَّتَ لأريتُكم موضعَ قبره إلى جانب الطُّور تحتَ الكثيب الأحمر)"[٥٧].

بيان وجه الإشكال:

استشكل هذا الحديث عند قوله صلى الله عليه وسلم: فلطمه موسى ففقأ عينه..إذ كيف يفعل نبي الله موسى عليه السلام هذا بملك من ملائكة الله تعالى أرسله الله عز وجل.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

سلك العلماء في دفع هذا الإشكال مسالك عدة، منها ما ذكره ابن حبان فقال: "هذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه مَنْ لم يُحرم التوفيق لإصابة الحق، وذاك أنَّ الله جل وعلا أرسلَ ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار، وأمرَه أنْ يقول له: أجبْ ربك، أمر اختبار وابتلاء لا أمرًا يريد الله جل وعلا إمضاءه، كما أمر خليله صلى الله عليه وسلم بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه، فلمَّا عزم على ذبح ابنه وتله للجبين فداه بالذبح العظيم، وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسله في صورٍ لا يعرفونها كدخول الملائكة على رسوله إبراهيم، ولم يعرفهم حتى أوجس منهم خِيفة، وكمجيء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام، فلم يعرفه المصطفى صلى الله عليه وسلم حتى ولّى.

فكان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها، وكان موسى غيورًا فرأى في داره رجلًا لم يعرفه، فشال يده فلطمه فأتت لطمته على فقء عينه التي في الصورة التي يتصور بها لا الصورة التي خلقه الله عليها.

ولمَّا كان المصرح عن نبينا صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس، حيث قال: (أمَّنِي جبريل عند البيت مرتين)، فذكر الخبر، وقال في آخره: (هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك): كان في هذا الخبر البيان الواضح أنَّ بعض شرائِعنا قد تتفق ببعض شرائع من قبلنا من الأمم.

---

(٥٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٠/٢) برقم: (١٣٣٩) (بنحوه)، (١٥٧/٤) برقم: (٣٤٠٧) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٩٩/٧) برقم: (٢٣٧٢) (بنحوه) (عن معمر عن ابن طاوس عن طاوس بن كيسان عن أبي هريرة)، والبخاري في "صحيحه" (١٥٧/٤) برقم: (٣٤٠٧) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٠/٧) برقم: (٢٣٧٢) (بنحوه). (عن معمر عن همام بن منبه الصنعاني عن أبي هريرة)، وابن حبان في "التقاسيم والأنواع" (٧٤/٤) برقم: (٦٢٢٣) (بلفظه).

ولمَّا كان من شريعتنا أنَّ من فقأ عين الداخل دارَه بغير إذنه أو الناظر إلى بيته بغير أمره جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه، للأخبار الجمَّة الواردة فيه[٥٨] التي أملیناها في غير موضع من كتبنا: كان جائزًا اتفاق هذه الشريعة بشريعة موسى، بإسقاط الحرج عمَّن فقأ عين الداخل دارَه بغير إذنه، فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحًا له ولا حرج عليه في فعله.

فلمَّا رجع ملك الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه، أمرَه ثانيًا بأمرٍ آخر أمر اختبار وابتلاء كما ذكرنا قبل، إذ قال الله له: (قل له: إنْ شئت فضع يدك على متن ثورٍ فلك بكل ما غطَّت يدك بكل شعرة سنة، فلمَّا علم موسى كليم الله صلى الله على نبينا وعليه أنَّه ملك الموت وأنه جاءه بالرسالة من عند الله، طابت نفسه بالموت، ولم يستمهل، وقال: فالآن).

فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنَّه ملك الموت، لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقُّنِه وعلمِه به ضدَّ قول من زعم أنَّ أصحاب الحديث حمَّالة الحطب، ورعاة الليل يجمعون ما لا ينتفعون به، ويروون ما لا يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام جهلًا منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار معتمدًا منه على رأيه المنكوس وقياسه المعكوس"[٥٩].

وجمع الإمام النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم أقوالًا لعدد من أهل العلم فقال:

"قال الْمَازِرِيّ: وقد أنكر بعض الملاحدة هذا الحديث، وأنكر تصوره، قالوا: كيف يجوز على موسى فقء عين ملك الموت، قال: وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة:

أحدها: أنَّه لا يمتنع أنْ يكون موسى صلى الله عليه وسلم قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة، ويكون ذلك امتحانًا للملطوم، والله سبحانه وتعالى يفعل في خلقه ما شاء ويمتحنهم بما أراد.

والثاني: أنَّ هذا على المجاز، والمراد أنَّ موسى ناظره وحاجه فغلبه بالحجة، ويقال: فقأ فلان عين فلان إذا غالبه بالحجة، ويقال عورت الشيء إذا أدخلت فيه نقصًا، قال: وفي هذا ضعف لقوله صلى الله عليه وسلم (فرد الله عينه)، فإن قيل: أراد ردَّ حجته كان بعيدًا.

والثالث: أنَّ موسى صلى الله عليه وسلم لم يعلم أنَّه ملكٌ من عند الله، وظن أنَّه رجلٌ قصده يريد نفسه، فدافعه عنها فأدت المدافعة إلى فقء عينه لا أنَّه قصدها بالفقء، وتؤيده رواية صكه، وهذا جواب ابن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره

([٥٨]) في صحيح مسلم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم، فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه».

([٥٩]) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٧٦/٤.

الْمَازِرِيّ والقاضي عياض، قالوا: وليس في الحديث تصريح بأنَّه تعمد فقء عينه، فإنْ قيل: فقد اعترف موسى حين جاءه ثانيًا بأنه ملك الموت، فالجواب أنَّه أتاه في المرة الثانية بعلامة علم بها أنَّه ملك الموت، فاستسلم بخلاف المرة الأولى والله أعلم"[٦٠].

وبعد أنْ ذكر الحافظ ابن حجر معظم الأقوال السابقة قال في آخرها: "وقيل على ظاهره وردَّ الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة، فيكون ذلك أقوى في اعتباره وهذا هو المعتمد"[٦١].

وختامًا فإن هذا الحديث ثابت، وهو مما يجب التصديق به وإن لم ندرك حقيقته، ولم نعقل كيفيته، وإنكار بعض المبتدعة له بسبب عدم فهمهم لمعناه.

الحديث الثامن: تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين

قال ابن حبان: "(كتاب التاريخ، باب إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، ذكر خبر شنَّع به بعض المُعطلة وأهل البدع على أصحاب الحديث حيث حُرموا توفيق الإصابة لمعناه)

أخبرنا الفضل بن الْحُبَابِ قال: حدثنا مُسدد بن مُسرهَد قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا العوام بن حوشب عن سليمان بن أبي سليمان عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (تدور رحى الإسلام على خمسٍ وثلاثين، أو ستٍ وثلاثين فإنْ هلكوا، فسبيلُ من هلك، وإنْ بقوا بقي لهم دينهم سبعين سنة)"[٦٢].

([٦٠]) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٣٠/١٥.

([٦١]) ابن حجر، فتح الباري، ٤٤٣/٦.

([٦٢]) تخريجه والحكم عليه: هذا الحديث مروي عن ابن مسعود من ثلاثة طرق، الأول: أخرجه أحمد في "مسنده" (٨٦٢/٢) برقم: (٣٧٨٣)، (٩٩٢/٢) برقم: (٤٤٠١) والطحاوي في "المشكل" (٢٣٥/٢، ٢٣٦) وابن حبان في "التقاسيم والأنواع" (٤٨/٦) والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت، (١٠٣٥٦) من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عنه وسنده صحيح، وإن كان في سماع عبد الرحمن من أبيه خلاف لكن الراجح أنه سمع من أبيه.

الثاني: أخرجه الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، مصر، دار هجر، ١٩٩٩م، (٣٨٣) وأحمد (٨٦٩/٢) برقم (٣٨٠٧) وأبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م. (١٥٨/٤) برقم (٤٢٥٤)، والطحاوي في "المشكل" (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦)، والحاكم محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، مصر، ١٩٩٧م، (١١٤/٣) برقم: (٤٦٢٠) (بمثله مطولًا)، وصححه ووافقه الذهبي، والبغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب

دراسة الإسناد:

الفضل بن الْحُبَابِ، أبو خليفة الجمحي البصري، قال الذهبي: كان ثقة عالمًا، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: قال أبو يعلى الخليلي: احترقت كتبه، منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب، مات سنة: ٣٠٥هـ[٦٣].

مُسدد بن مُسرهَد الأسدي البصري، أبو الحسن، قال العجلي والنسائي وأبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: الحافظ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، توفي سنة: ٢٢٨هـ[٦٤].

الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٩٨٣م، (١٧،١٨/١٥) من طريق منصور عن ربعي بن خراش عن البراء بن ناجية عنه، وحسن الحافظ ابن حجر في "المطالب" (٢٦٤/٤) إسناده، وقال العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م، (١٦٠/٤): إسناده صحيح، لكن في سنده البراء بن ناجية لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، والذهبي في "الميزان" (٣٠٢/١) قال: "فيه جهالة، لا يعرف إلا بحديث: تدور رحى الإسلام بخمس وثلاثين"، وكذلك في سماع البراء من ابن مسعود نظر كما ذكر ذلك البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، د.ت. (١١٨/٢).

الثالث: أخرجه الطحاوي في "المشكل" (٢٣٦/٢) والطبراني في "الكبير" (١٠٣١١) من طريق شريك عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عنه، وسنده ضعيف لأن كلًا من شريك القاضي ومجالد بن سعيد ضعيفان لسوء حفظهما، وبضعف مجالد أعلَّ البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، الحديث في " إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة "، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٩م، (٣٣/٨).

(٦٣) ينظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، دمشق، ٢٠٠٩م، ٣، ٣٥٠، ابن حبان، محمد بن حبان، البُستي، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، حيدر آباد، ١٩٧٣م، ٩، ٩، ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م، ٦، ٣٣٦.

(٦٤) ينظر: العجلي، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، السعودية، ١٩٨٥م، ٢، ٢٧٢، وابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، الهند، بيروت، ١٩٥٢م، ٨، ٤٣٨، وابن حبان، الثقات، ٩، ٢٠٠، ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ٢٠٠١م، ٩٣٥، والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد

يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، قال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة إمام صدوق لا يسأل عن مثله، وقال ابن المديني: هو من الثقات، وقال الذهبي: أحد الأعلام، وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد، توفي سنة: ٢٠٦هـ[٦٥].

العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي، قال ابن معين والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثقوه، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل، توفي سنة: ١٤٨هـ[٦٦].

سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي، قال العجلي: كان ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة صالح الحديث، وقال الذهبي: الحافظ، وقال ابن حجر: ثقة[٦٧].

القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن الكوفي، قال العجلي وابن معين: ثقة رجل صالح، قال ابن حجر: ثقة عابد، توفي سنة: ١١٦هـ، ويقال ١٢٠هـ أو قبلها[٦٨].

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهُذَلِيُّ الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وقال ابن معين: سمع من أبيه ومن علي، وقال العجلي وابن حجر: ثقة[٦٩].

نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٩٩٢م، ٢، ٢٥٦.

([٦٥]) ينظر: العجلي، الثقات، ٢، ٣٦٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩، ٢٩٥، والمزي، الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م، ٣٢، ٢٦١، ابن حجر، تقريب التهذيب، ١٠٨٤، الذهبي، الكاشف، ٢، ٣١٩.

([٦٦]) ينظر: العجلي، الثقات، ٢، ١٩٥، ابن معين، يحيى بن معين البغدادي، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت، ١٤٨، ابن حبان، الثقات، ٧، ٢٩٨، ابن حجر، تقريب التهذيب، ٧٥٧، الذهبي، الكاشف، ٢، ١٠٠.

([٦٧]) ينظر: العجلي، الثقات، ١، ٤٢٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤، ١٣٥، الذهبي، الكاشف، ١، ٤٦٠.

([٦٨]) ينظر: العجلي، الثقات، ٢، ٢١١، المزي، تهذيب الكمال، ٢٣، ٣٧٩، ابن حجر، تقريب التهذيب، ٧٩٢.

([٦٩]) ينظر: ابن حبان، الثقات، ٥، ٧٦، ٥٢، ابن سعد، محمد بن سعد البغدادي، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م، ٦، ٢١٨، المزي، تهذيب الكمال، ١٧، ٢٣٩، العجلي، الثقات، ٢، ٨١، ابن حجر، تقريب التهذيب، ٥٨٧.

عبد الله بن مسعود بن غافل، أبو عبد الرحمن الهُذَلِيُّ، صحابي، أسلم قديمًا وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، ولازم النبيّ ﷺ، وكان صاحب نعليه، توفي سنة: ٢٨ هـ، أو ٣٢ هـ، ٣٣ هـ[٧٠].

بيان وجه الإشكال:

وجه الإشكال في قوله صلى الله عليه وسلم: تدور رحى الإسلام..، والمقصود من معنى دوران رحى الإسلام وبداية المدة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث من معالم نبوته صلى الله عليه وسلم في إخباره عمَّا سيقع بعده.

أقوال ومسالك العلماء في دفع الإشكال:

اختلف أهل العلم في بيان معنى دوران رحى الإسلام، وبداية المدة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن حبان معتمدًا التأويل اللغوي: "معنى هذا الخبر عندنا ممّا نقول في كتبنا: إنّ العرب تطلق اسم الشيء بالكلية على بعض أجزائه، وتطلق العرب في لغتها اسم النهاية على بدايتها، واسم البداية على نهايتها، أراد صلى الله عليه وسلم بقوله: (تدور رحى الإسلام على خمس وثلاثين، أو ست وثلاثين) زوال الأمر عن بني هاشم إلى بني أمية، لأنَّ الْحُكْمَيْنِ كان في آخر سنة ستٍ وثلاثين، فلمَّا تلعثم الأمر على بني هاشم، وشاركهم فيه بنو أمية، أطلق صلى الله عليه وسلم اسم نهاية أمرهم على بدايته،..وقال: (وإنْ بقوا بقي لهم دينهم سبعين سنة) يريد على ما كانوا عليه" [٧١].

وتعقب الحافظ ابن حجر كلام ابن حبان عقب هذا الحديث فقال: "وساق ذلك بعبارة طويلة عليه فيها مؤاخذات كثيرة أولها: دعواه أنَّ قصة الحكمين كانت في أواخر سنة ست وثلاثين، وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار، فإنها كانت بعد وقعة صفين بعد أشهر، وكانت سنة سبع وثلاثين، والذي قدمته أولى بأنْ يُحمل الحديث عليه والله أعلم"[٧٢].

---

(٧٠) ينظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ٣، ٩٨٧، ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ٤، ١٩٩، ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم عز الدين، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م، ٣، ٣٨١.

(٧١) ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ٤٩/٦.

(٧٢) ابن حجر، فتح الباري، ١٣/ ٢١٥، وينظر في هذه الأقوال وتوجيهاتها: العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ١١/ ٢٢٠.

وقال ابن الجوزي: "قلت: وفي سنة خمسٍ وثلاثين - وقيل ستٍ وثلاثين - قُتل عثمان، فيمكن أنْ يريد بدوران الرحى استقامة الأمر، ويمكن أنْ يريد بذلك زوال الاستقامة بدليل أنَّه في بعض ألفاظ الحديث: (إنَّ رحى الإسلام ستزول بعد خمسٍ وثلاثين سنة، أو ستٍ وثلاثين، أو سبعٍ وثلاثين)، وذكرُ الزوال أبين، والمعنى: تزول الرحى عن استقرارها، فإنْ كانت الرواية سنة خمسٍ، ففيها قدِمَ أهلُ مصر وحصروا عثمان، وإنْ كانت سنة ستٍ، ففيها خرجَ طلحة والزبير إلى الجمل، وإنْ كانت سنة سبعٍ، ففيها كانت صفين، فتغيرت الأحوال في هذه الأشياء، ثمَّ استقام الملك إلى انقراض ملك بني أمية وعادت الفتن"[٧٣].

وقال ابن حجر: المراد بقوله: (تدور رحى الإسلام) أنْ تدوم على الاستقامة، وأنَّ ابتداء ذلك من أول البعثة النبوية فيكون انتهاء المدة بقتل عمر في ذي الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة، فإذا انضم إلى ذلك اثنتا عشرة سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت المدة خمسًا وثلاثين سنة وستة أشهر، فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة الخليفتين بعده خاصة....

وأمَّا قوله في بقية الحديث: (فإنْ يهلكوا فسبيل مَنْ هلك وإنْ لم يقم لهم دينهم يقم سبعين سنة)، فيكون المراد بذلك انقضاء أعمارهم، وتكون المدة سبعين سنة إذا جُعل ابتداؤها مِنْ أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان، فإنَّ ابتداء الطعن فيه إلى أنْ آل الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين مضت من خلافته، وعند انقضاء السبعين لم يبق من الصحابة أحدٌ، فهذا الذي يظهر لي في معنى هذا الحديث..." [٧٤].

وقال الخطابي: "رحى الإسلام كناية عن الحرب، شبهها بالرحى التي تطحن الحب لِما يكون فيها من تلف الأرواح، والمراد بالدين في قوله: (يقم لهم دينهم) الملك، قال: فيشبه أنْ يكون إشارة إلى مدة بني أمية في الملك، وانتقاله عنهم إلى بني العباس، فكان ما بين استقرار الملك لبني أمية وظهور الوهن فيه نحو من سبعين سنة"[٧٥].

قلت: لكن يعكر عليه أنَّ من استقرار الملك لبني أمية عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين إلى أنْ زالت دولة بني أمية فقتل مروان بن محمد في أوائل سنة اثنتين وثلاثين ومائة أزيد من تسعين سنة.

وبعد ذكر أقوال العلماء أرى قول ابن الجوزي والحافظ ابن حجر أوفق من غيرهم، وهو أن المراد منه استقامة أمر الدين واستمراره، وهذا قول الأكثرين والله أعلم.

---

(٧٣) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ١/ ٤٥١.

(٧٤) ابن حجر، فتح الباري، ١٣/ ٢١٤، ٢١٥.

(٧٥) ينظر: الخطابي حمد بن محمد البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م، ٤، ٣٤١،

الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات

النتائج:

١. كتاب صحيح ابن حبان يُعدُّ مِنْ أهم كتب السنة التي وثَّقت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو موسوعة علمية حوت الفوائد القرآنية والحديثية واللغوية، وغير ذلك من الفوائد الجمَّة.

٢. ابن حبان تعامل مع الأحاديث المشكلة في صحيحه عن طريق الجمع بين الأحاديث بالتأويل.

٣. معظم الأحاديث التي أوردها ابن حبان مما وقع الإشكال فيها كانت مِنْ أحاديث الغيب، ومعلوم أنَّ طريق التعامل مع الغيب هو الإيمان، قال الله تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾.

٤. لا ضَير عند ابن حبان أنْ يوجد بعضُ من لم يوفق لفهم معنى هذه الأحاديث فهو يقول في بعضها: (هذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق)، فهو حريصٌ على إرشاده، لكن ماذا يفعل مع مَنْ لم يوفق لفهم المعنى؟ فالهداية مِنَ الله وما نحن إلا أسبابٌ لها.

٥. يتفق ابن حبان مع جمهور العلماء في منشأ المشكلة في الحديث، فهي لا تعدو أنْ تكون وَهمٌ في تأويله، أو عدم معرفة القارئ أساليب اللغة العربية التي حرص العرب على التخاطب بها، أو لعدم معرفة المراد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يكون جوابًا لسؤال أو خطابًا لمعين.

٦. لا يشك في السنة إلا جاهل أو حاقد، فالوصول لفهمها ممكنٌ بتوفيق الله.

٧. كلام الأئمة في مشكل الحديث يدل على دقة فهمهم، وسلامة صدورهم، واحترامهم للرأي الآخر.

٨. جاهد الأئمة في رفع استشكال النصوص ليرفعهم الله بها درجات.

التوصيات:

١. التوسع في دراسة مُشكل الحديث عند بقية أهل الفن في هذا التخصص.

٢. ضرورة أن تكون الدراسات المتخصصة في مشكل الحديث في موضوع محدد واحد.

٣. كتاب ابن حبان يحتاج إلى عناية أكثر خصوصًا في تراجم أبوابه.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، الهند، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢م.

ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم عز الدين، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.

ابن الأثير، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، جامع المسانيد، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥م.

ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٩٩٥م.

ابن حبان، محمد بن حبان، البُستي، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، حيدر آباد، ١٩٧٣م.

ابن حبان، محمد بن حبان، البُستي، المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١٢م.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ٢٠٠١م.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م.

ابن سعد، محمد بن سعد البغدادي، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م.
ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
ابن معين، يحيى بن معين البغدادي، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٨م.
أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م.
أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م.
البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، د. م، ٢٠٠٢م.
البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ت.
بدر الدين العينى، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
البغوي، أبو محمد، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٩٨٣م.
البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٩م.

الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، د.ت.
الحاكم محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، مصر، ١٩٩٧م.
الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م.
الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٩٩٢م.
الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٣، ١٩٨٥م.
الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، دمشق، ٢٠٠٩م.
الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، بيروت، دمشق، ١٩٩٢م.
الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.
الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن، بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، د.ت.
السمعاني، عبد الكريم بن محمد المروزي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٩٦٢م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، ١٩٧٤م.
شلبي، محمد أحمد، قضايا علوم القرآن في صحيح الإمام ابن حبان جمعًا ودراسة، المجلد التاسع من العدد الثاني والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية.

الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت.
الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٩٤م.
الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ١٩٩٩م.
عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
العجلي، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، السعودية، ١٩٨٥م.
العظيم آبادي، أبو عبد الرحمن، محمد أشرف بن أمير الصديقي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
عياض بن موسى اليحصبي، إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٨م.
عياض بن موسى اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨م.
العينى، أبو محمد، محمود بن أحمد الغيتابي بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
القرطبي، أبو العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٩٩٦م.
المزي، الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٠م.
المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

النووي، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٢م.